اقتصاد

ديون الكهرباء... تكذيب فلسطيني لإسرائيل

رام الله ـ **جهاد بركات**

قال رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية ظافر ملحم، لـ«العربي الجديد»، إنه لا علم لديه بإبرام اتفاق فلسطيني إسرائيلي تُدفَع بموجبه ديون للكهرباء بقيمة ملياري شيكل (527 مليون دولار)، فيما لم تدل أية جهة فلسطينية رسمية أخرى تواصلت معها «العربي الجديد» بأية معلومات حول وجود اتفاق، حيث تم التواصل مع ممثلين لجهات حكومية أو فنية بملفي الكهرباء والمالية، هي مركز الاتصال الحكومي، ووزارة المالية، وهيئة الشؤون المدنية، وشركة كهرباء محافظة القدس. وكانت هيئة البث الإسرائيلي نشرت أول من أمس، أن وزارة المالية الإسرائيلية وممثلين عن السلطة الفلسطينية توصلوا مؤخراً إلى اتفاق يتم بموجبه سداد الدين التراكمي الذي بلغت قيمته ملياري شيكل لتزويد الفلسطينيين في الضفة الغربية بالكهرباء.

وشككت مصادر فلسطينية في حديثها لـ«العربي الجديد» في صحة المبلغ المعلن عنه كديون، خاصة أنها ليست ديوناً مباشرة على السلطة الفلسطينية، بل على الجهات المزودة للكهرباء، وهي المجالس والهيئات المحلية، إضافة إلى خمس شركات توزيع كهرباء. وكانت حكومة الاحتلال تقوم بالفعل باقتطاع الديون أو أثمان الكهرباء من أموال المقاصة بشكل دوري (أموال الضرائب التي يجبيها الاحتلال لصالح السلطة الفلسطينية من البضائع المستوردة وفقاً لاتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي). وأوضح الصحافي الاقتصادي جعفر صدقة لـ«العربي الجديد»، أن الاقتطاعات من المقاصة بدلاً من أثمان أو ديون الكهرباء، تحصل بالفعل بشكل شهري منذ قرابة 15 عاماً، لكنها لم تكن تشمل ديون شركة كهرباء محافظة القدس، كونها شركة مساهمة خاصة، بخلاف الشركات الأخرى وهي شركات مساهمة عامة مملوكة بالكامل لبلديات وهيئات محلية.

وأضاف صدقة: الاحتلال بدأ عملياً يقتطع من المقاصة مبالغ تتراوح بين 13 إلى 16 مليون دولار، منذ خمسة أشهر، وقد استند في هذا إلى استشارة قانونية طلبها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، مبنية على أن السلطة الفلسطينية هي مستثمر كبير في الشركة عبر صندوق الاستثمار الفلسطيني. وقال صدقة إن «ما نشر خلال الأيام الأخيرة، في الإعلام العبري لا ينطوي على جديد في الملف».

وتعد شركة كهرباء محافظة القدس من الجهات الرئيسية التي تراكمت عليها ديون، لكنها أعلنت في العام 2019، عن الحصول على قرض تجميعي بقيمة 670 مليون شيكل (176 مليون دولار) لتسديد التزاماتها لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، وحسب تصريحات سابقة، فإنها تواصل تسديد 15 مليون شيكل شهرياً عن ديونها للشركة الإسرائيلية، كما تسدد ستة ملايين للبنوك كل شهر. وحول مجمل أرقام الديون الذي يدعيه الاحتلال وهو قرابة ملياري شيكل، لم تعلق أي جهة فلسطينية عليه بشكل رسمي.

وحول تشكيك المصادر الفنية الفلسطينية بالرقم، قال صدقة إن «الاحتلال يقدم ادعاءات بمبالغ كبيرة جداً حول ديون الكهرباء على الموزعين الفلسطينيين، وفي المقابل تقدم السلطة أرقاماً أقل من ذلك بكثير». ويعود الأمر، حسب صدقة، إلى أن إسرائيل تقوم باحتساب التعرفة من طرف واحد ودون اتفاق تجاري، وتتعامل مع الأراضي الفلسطينية وغزة كأي مشترٍ في إسرائيل أي كزبون عادي أو حسب التعرفة المنزلية للكهرباء في إسرائيل.

(طيفون كوسكون/الأناضول)

عيوب في 105 آلاف سيارة بي إم دبليو

قالت الإدارة الوطنية الأميركية لسلامة المرور على الطرق السريعة، أمس الخميس، إن شركة بي إم دبليو سوف تستدعي 105 آلاف و558 سيارة كروس أوفر وسيدان في الولايات المتحدة، ستصدر تحديثاً للبرمجيات بها، لمعالجة مخاوف تتعلق بمحرك بدء التشغيل، يمكن أن ترفع درجة حرارته بشكل مفرط. وشمل الاستدعاء عدة طرازات، من بينها بعض السيارات إكس 5 وإكس 7 وبعض طرازات الفئة الثالثة والسابعة. وقالت الإدارة: «في حالة فشل محرك بدء التشغيل، فإن المحاولات المتكررة لبدء تشغيل السيارة يمكن أن تتسبب في رفع درجة حرارته بسبب الحمل الكهربائي الزائد». ووفقا للهيئة التنظيمية المعنية بمعايير السلامة في السيارات، سيجري الوكلاء تحديث البرمجيات في السيارات مجاناً، ومن المتوقع إرسال خطابات إشعار لمالكي السيارات لاحقاً في سبتمبر/أيلول.

لقطات

التضخم في مصر يتباطأ إلى 25,7%

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أمس، أن معدل التضخم في مصر تباطأ إلى 25,7% في يوليو/ تموز من 27,5% في يونيو/ حزيران، مسجلا تباطؤاً أسرع من توقعات المحللين. وعلى أساس شهري، انخفضت الأسعار 0,4% في يوليو نزولا من 1,6% في يونيو. وتراجعت أسعار المواد الغذائية 0,3% في يوليو رغم أنها لا تزال أعلى بنسبة 28,5% عن العام الماضي. وتوقع استطلاع للرأي شمل 18 محللا أن يتراجع التضخم إلى متوسط 26,6% في يوليو مما يطيل أمد التباطؤ الذي بدأ في سبتمبر/ أيلول عندما بلغ التضخم ذروة عند 38%. واتجهت مصر لتشديد السياسة النقدية بموجب حزمة دعم مالي من صندوق النقد الدولي.

نمو أرباح قطاع المرافق العامة السعودي

حققت الشركات السعودية المدرجة بقطاع المرافق العامة في السوق المالية الرئيسية لتداول السعودية نمواً بصافي الأرباح خلال الربع الثاني من عام 2024 على أساس سنوي؛ بدعم من النتائج القوية لشركتي السعودية للكهرباء واكوا باور. وارتفعت أرباح قطاع المرافق العامة بنسبة 10,35% خلال الربع الثاني من العام الجاري، وبزيادة تتجاوز 486 مليون ريال عن الأرباح في الربع ذاته من العام 2023؛ وفقاً لبيانات تستند لإفصاحات الشركات على موقع «تداول». وبلغت الأرباح المجمعة للقطاع 5,18 مليارات ريال بالربع الثاني من 2024، مقابل نحو 4,7 مليارات ريال في الربع نفسه من العام الماضي، بدعم من ارتفاع أرباح أربع شركات مدرجة بالقطاع.

تعاون سياحي بين الكويت والبحرين

وقعت دولة الكويت ممثلة في وزارة الإعلان والثقافة، أمس الخميس، اتفاقية مع مملكة البحرين ممثلة في وزارة السياحة؛ للتعاون بالمجال السياحي بين حكومتي البلدين للأعوام 2024 و2025 و2026. ويأتي توقيع الاتفاقية بحسب وزارة الإعلان الكويتية، ضمن جهود البلدين الشقيقين لتعزيز العلاقات الثنائية وتطوير قطاع السياحة بما يحقق الفائدة المتبادلة. وتضمنت الاتفاقية عدة مجالات للتعاون المشترك بقطاع السياحة بينها تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالتسويق السياحي، وتنظيم فعاليات سياحية مشتركة، وتعزيز برامج الترويج السياحي البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي. واتفقت الوزارتان على تبادل الزيارات والوفود الرسمية.

«ستاندرد أند بورز» ترجح عودة تونس إلى صندوق النقد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

رجّح تقرير صادر عن وكالة «ستاندرد أند بورز» أن تستأنف تونس مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي بشأن تمويلات جديدة عقب الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أكتوبر/ تشرين الأول القادم. وأفاد التقرير بأن «المفاوضات مع صندوق النقد الدولي متوقفة، لكنها يمكن أن تُستأنف بعد الانتخابات في الخريف القادم.»

وقال تقرير وكالة «ستاندرد أند بورز» حول المخاطر القطاعية للأنظمة البنكية في عدة دول، من بينها تونس، إن هذه الأخيرة تتمتع باقتصاد متنوع بشكل عام، لكن مستويات دخلها منخفضة وآفاقها الاقتصادية ضعيفة. واعتبر أن مركزية السلطة منذ يوليو/ تموز2021، وغياب الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، أديا إلى إضعاف آفاق النمو في البلاد.

وأكد تقرير الوكالة الصادر هذا الأسبوع أن قدرا كبيرا من التمويل الرسمي لا يزال متوقفا على تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى استعادة القدرة على تحمل ديون البلاد وفتح سبل النمو. وفي عام 2023، نما الاقتصاد التونسي بنسبة 0,4% فقط، مقارنة بـ2,4% في عام 2022، بسبب الظروف المناخية الصعبة على القطاع الزراعي وتراجع قطاع التعدين واستخراج المحروقات. وتوقعت الوكالة انتعاشا بطيئا للنمو الاقتصادي بحوالي 1% خلال الفترة الممتدة ما بين 2024 -2025، مع استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في التأثير على الاستهلاك الخاص. وقالت ستاندرد أند بورز: «ستستمر البنوك في العمل في بيئة غير مؤاتية في رأينا».

وتوقفت المفاوضات بين تونس وصندوق النقد الدولي منذ نحو سنتين بعد توقيع اتفاق مبدئي عام 2022 يقضي بحصول البلاد على قرض التسهيل الممدد بقيمة 1,9 مليار دولار، مشروطا بإصلاحات اقتصادية قاسية عارضها الرئيس قيس سعيّد. ومنذ توقف المفاوضات مع الصندوق، علّقت السلطات التعامل مع مؤسسة التمويل الدولية مقابل الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أقساط الديون السابقة.

سددت تونس لصندوق النقد الدولي سنة 2024 ما يعادل 491 مليون دولار بين أصل الدين والفائدة، كما يتعيّن على السلطات تسديد مبلغ 223 مليون دولار مع نهاية العام، بينما ترتفع باقي الديون المستحقة للصندوق التي لم يحلّ أجلها بعد إلى أكثر من 1,2 مليار دولار.

تونس الهائمة على بحار الغموض والاستبداد

مصطفى عبد السلام

تعد تونس نموذجاً صارخاً لحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتفشي الضبابية، وهو ما ينعكس على كل القطاعات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. سياسياً فإن حكم الفرد واضح للجميع وبشكل فاضح، في ظل إعادة نظام قيس سعيد الديكتاتورية المطلقة وترهيب المعارضين وحل البرلمان المنتخب وتعديل صوري للدستور وإجراء انتخابات هزلية، ليعيد المشهد إلى ما كان عليه الوضع قبل ثورة 2011. كما تم اعتقال معظم قادة أحزاب المعارضة.

وعلى المستوى الاقتصادي فإن هناك تدهوراً واضحاً في الأوضاع المعيشية للمواطن، وتردي المالية العامة، والدولة باتت مهددة بالتعثر المالي وربما الإفلاس، في ظل تراجع إيرادات النقد الأجنبي من أنشطة رئيسية مثل السياحة والفوسفات والاستثمار المباشر، وجفاف مصادر التمويل الخارجي. وهناك تباطؤ شديد في معدل النمو، وهو ما ينعكس سلباً على أنشطة التشغيل وتوفير فرص العمل والإنتاج والصناعة، ويرفع نسب البطالة بين الشباب. وهناك ضغوط شديدة تمارسها السلطة على البنوك لتدبير النقد الأجنبي وسداد أعباء الديون الخارجية، في ظل عزوف المؤسسات الدولية، ومنها صندوق النقد، عن إقراض تونس. أحدث مثال على حالة عدم الاستقرار تلك الإقالات المستمرة لرؤساء الحكومة، فأول من أمس أقال قيس سعيد، رئيس الحكومة أحمد الحشاني، دون تحديد أسباب، وكلّف كمال المدوري بالمهمة، الإقالة جاءت عقب دقائق من الإشادة بأداء الحكومة. كما جاءت عقب عام واحد فقط من تعيين الحشاني، وإنهاء مهام رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن، وهو ما يعني تعيين ثلاثة رؤساء وزراء في فترة لا تتجاوز الثلاثة أعوام. أما المظهر الثاني لحالة عدم الاستقرار فهو إصرار سعيد على تفخيخ الملف السياسي واجراء انتخابات صورية وضمان الفوز بها، فقبل أقل من شهرين من انطلاق جولة الانتخابات، تم الحكم بسجن أربعة مرشحين محتملين للانتخابات الرئاسية لمدة ثمانية أشهر، ومنعهم من الترشح مدى الحياة بتهمة صورية وكيدية هي «شراء الأصوات». في ظل ذلك المشهد المزري فإن تونس تمر بحالة عدم استقرار واضحة يمكن أن تترجم في زيادة الضبابية والمخاطر، وهو ما ينعكس سلباً على المواطن الذي سيدفع وحده تلك الكلفة الباهظة في صورة ضرائب ورسوم متزايدة، وتآكل مدخراته وعملته الوطنية، وندرة فرص العمل وزيادة قوارب الموت المتجهة نحو أوروبا، والوقوع في مصيدة صندوق النقد والدائنين رغم التمنع الحالي. والنتيجة أنه لا استقرار سياسيا في البلاد، وهو ما يبعد معه أي استقرار اقتصادي، فقيس آخر ما يهمه حال المواطن، بل أن يظل في السلطة حتى الموت.

مال وناس

سوريون يتهافتون على تخزين السلع خوفاً من الحرب

اندفع عدد كبير من السوريين نحو تخزين الوقود والخبز والغذاء، خوفاً من اتساع الحرب، إلا أن الفقر قلص من قدرات المواطنين على تخزين كميات كبيرة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تربعت المشتقات النفطية على قائمة السلع التي يخزّنها السوريون، خوفاً من الحرب المحتملة بالمنطقة، فيما جاءت السلع الاستهلاكية (أرز، سكر ومعلبات) ثانياً، حسب ما تؤكد مصادر من دمشق التي تشير لـ«العربي الجديد»، إلى «التخوّف الشديد» من تداعيات اتساع الصراع رغم توقعاتهم باستبعاد الساحة السورية عن الحرب المباشرة، نظراً لما يرونه من «حياد نظام بشار الأسد»، وخاصة بعد اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية وانتظار المنطقة للرد الإيراني على الاحتلال. وتوضح المصادر، التي رفضت ذكر هويتها، أن سعر ليتر البنزين فاق 30 ألف ليرة سورية، وكذا المازوت سجل 25 ألف ليرة لليتر، بسبب الإقبال الكبير من المواطنين.

ويأتي ذلك، في مقابل شح المحروقات بمحطات الوقود وتأخر رسائل منح الحصص المدعومة، وزيادة طوابير السيارات على محطات الوقود وتفشي البيع على الأرصفة بأسعار مضاعفة، حسب المصادر. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحكومة بشار الأسد، قد رفعت الأسبوع الجاري، وللمرة الثانية خلال أسبوعين، أسعار المحروقات ليصل سعر ليتر البنزين أوكتان 90 إلى 12 ألفاً و360 ليرة سورية، والبنزين أوكتان 95 إلى 13 ألفاً و975 ليرة، بينما وصل سعر ليتر المازوت الحر إلى 12 ألفاً و352 ليرة سورية.

زيادة الطلب على الخبز

تجلى الطلب على الخبز ورفع أسعاره، ضمن مخاوف السوريين، خلال الأيام الأخيرة. وفي هذا السياق، يؤكد العامل بقطاع التجارة من منطقة دمر بدمشق، محمود ماليل، خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن المخاوف تجلت بتخزين الخبز، ليرتفع سعر ربطة الخبز بالسوق السوداء إلى 5 آلاف ليرة في حين سعرها النظامي 400 ليرة ووزنها 900 غرام لـ«سبعة ارغفة». ويكشف ماليل أن المخاوف تتزايد كلما تصاعدت حدة الوعيد، معتبراً أن سورية ستتأثر بشكل كبير، وإن لم تشارك بالحرب، مشيراً إلى تردد أنباء بأن إطلاق الصواريخ سيكون من سورية وهذا مبرر لاستهداف إسرائيل للأراضي السورية.

وأضاف أن الخوف يلف الأسواق والمستهلكين، ولو أن السوريين يمتلكون ملاءة مالية، لرأينا التخزين وخلل العرض والطلب كبيراً، ولكن الفقر دفع البعض لتخزين الخبز والسكر والأرز والمحروقات حسب إمكاناتهم، مضيفاً: «وصل سعر كيلو السكر إلى 14 ألف ليرة ويتراوح سعر كيلو الأرز، بين 15 و33 ألف ليرة على حسب النوع».

غلاء الخضر والفواكه

لم تخرج الخضر والفواكه عن دائرة التهاب الأسعار خوفاً من الحرب، إذ سجل سعر كيلو الثوم 115 ألف ليرة والبن 35 ألف ليرة، والبندورة 8 آلاف والليمون 25 ألفاً، حسب مصادر من دمشق. ويقول المهندس الزراعي، يحيى تناري، إن واقع السوريين لا يسمح لهم بتخزين الغذاء إلا بكميات قليلة، فالفقر يخيم منذ سنوات على البلاد، إذ تعدت نسبته 90% على البلاد، وتعدت نسبته 90%، مشيراً بالوقت نفسه إلى ضغط نفقات الغذاء ليتمكن السوريون من تعليم ابنائهم بعد رفع الأقساط المدرسية، حتى بالقطاع الحكومي. ويلفت تناري خلال اتصال مع «العربي الجديد» إلى تراجع الإنتاج السوري خلال السنوات الأخيرة، فالقمح تراجع من نحو 4 ملايين طن إلى اقل من مليوني طن والقطن من 770 ألف طن إلى نحو 150 ألف طن وكذا بالنسبة لجميع المنتجات، ما يعني تراجعاً بالعرض واستمرار التصدير وغلاء الأسعار.

لكن يستدرك تناري لـ«العربي الجديد» بأن مخاوف اندلاع حرب واسعة لفترات قد تطول، دفعت السوريين لتخزين ما يمكن، من مواد غير محددة الصلاحية «حبوب، معلبات، زيوت، سكر» ولكن ضمن القدرة الشرائية لكل أسرة، وهذا ما نشط الأسواق خلال الأيام الأخيرة، ما دفع التجار إلى استغلال المرحلة ورفع الأسعار.

الأسواق وقت الحروب

يرى الاقتصادي السوري، عبد الناصر الجاسم أن ارتفاع الأسعار، بفترات الحروب، مألوف ولا يمكن لطرف التكهن أنه بمنأى عن دائرة النار أو التعطيل، مستشهداً بالخسائر الهائلة بالبورصات العالمية، رغم ابتعادها عن جغرافيا الصراع، لأن شرارة الحرب تطاول الإنتاج وتعطل النقل وتسبب خلل العرض، وتدفع المكتنزين باتجاه ملاذات آمنة، مثل الذهب. ويضيف الجاسم لـ«العربي الجديد» أن النظام السوري يحاول الناي بالنفس وعدم التصريح أو الزج بجيشه وأرضه بالحرب، ولكن ذلك «نظرياً»، لأن إيران تسيطر على أرض الواقع وقد تستخدم الجغرافيا السورية في قصف إسرائيل، ما يعني احتمال دخول دمشق في أتون الصراع إذا اتسع، مهما تنصل النظام السوري من الحرب وحلف المقاومة.

وحول ارتفاع الأسعار ومخاوف المستهلكين، يرى الجاسم أن ذلك طبيعي وضمن غرائز الخوف والبقاء والتحوّط، لافتاً إلى أن نظام الأسد يفضل تصدير غذاء السوريين لمنطقة الخليج، ما يفاقم الأسعار. ويشير الجاسم إلى أن فقر السوريين يعيق التخزين، إذ لا يزيد الراتب الشهري عن سعر بضعة كيلوغرامات من المواد الاستهلاكية، ورغم ذلك، نرى، من خلال المراقبة، أن الأسعار ارتفعت والاستهلاك والتخزين بازدياد.

سوق في دمشق يوم 24 يوليو 2024 (جيوفاني ميريجيتي/Getty)

موظف يعمل في محطة نفط في عدن يوم 29 سبتمبر 2015 (صالح العبيدي/فرانس برس)

اليمن

عقبات أمام تشغيل مصافي عدن

عدن ـ **محمد راجح**

تبرز مجموعة من التحديات والعقبات أمام الحكومة اليمنية التي قررت إعادة تشغيل مصافي عدن الاستراتيجية المتوقفة عن العمل منذ العام 2015، حيث تُثار حولها شبهات فساد وجهل الكثيرون وضعيتها التي يكتنفها الغموض. يأتي ذلك وسط أزمات خانقة في الوقود والطاقة الكهربائية مع وصول الأمر إلى توقف كلي لتصدير النفط الخام في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2022، فضلاً عن محاذير قد تعرقل إعادة تشغيل المصافي التي تفرق بالفساد، بالنظر إلى ما قد تمثله هذه الخطوة من مساس بمصالح تجار المشتقات النفطية. وقررت الحكومة المعترف بها دولياً تفعيل مصافي عدن واستعادة نشاطها وفقاً لنظام المنطقة الحرة استناداً للقرار الوزاري رقم (65) لعام 1993، بشأن المواقع وحدودها الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن وتعديلاته، والاستفادة من الامتيازات والمزايا والضمانات المنصوص عليها بحسب قانون المناطق الحرة. الباحث الاقتصادي عبد الواحد العويلي، أكد في هذا الخصوص لـ«العربي الجديد»، أن تشغيل مصافي عدن خطوة مهمة تأخرت كثيراً، لأن مثل هذه الخطوة تخدم الاقتصاد بشكل كبير من خلال تكرير البترول المنتج محلياً وتصفيته وتغطية احتياجات السوق المحلي.

كما ستؤدي إلى توفير العملة الصعبة، حيث يستورد اليمن المشتقات النفطية بنحو 3,5 مليارات دولار سنوياً، إذ يأتي ذلك، حسب العويلي، في وقت تعاني البلاد من عدم وجود مازوت لتشغيل محطات الكهرباء وليس هناك غاز أو إسفلت للطرقات. ورافق إعلان الحكومة إعادة تشغيل المصافي كشْف وزارة الكهرباء والطاقة في عدن عن تحقيق وفر مالي في تكاليف شراء ونقل محطات توليد الكهرباء بنحو 19 مليون دولار شهرياً وبمعدل 55 ألف طن لمادة الديزل، وذلك إثر ما قالت إنه ناتج عن تشكيل لجنة مناقصات شراء وقود محطات توليد الكهرباء، وتنفيذ إجراءات الحوكمة التي شملت إجراء مناقصات تنافسية، إضافة إلى تقليل النفقات وزيادة الفعالية الاقتصادية لمحطات توليد الكهرباء، وتحسين كفاءة عمليات توليد الكهرباء، وتقليل فترات الانقطاع، وتعزيز الخدمة المقدمة للمواطنين. وفي وقت حذر مختصون من الطريقة التي قد يُنفذ بها هذا القرار، والذي يمكن أن يؤدي إلى تأجير منشآت وخزانات المصافي للقطاع الخاص بما يشبه خصخصتها، لا يرى العويلي ما يمنع هذا الاتجاه، فالأهم في البداية هو تشغيل المصافي التي تغرق بالفساد، في حين إذا كانت هناك خصخصة فيجب أن تكون محلية بمنية لخدمة العملة (الريال)، بعكس الخصخصة لكيان أجنبي قد يكون مجرد التفاف لتضييق الفساد.

ووجهت الحكومة اليمنية الوزارات المعنية بالعمل على ترجمة القرار، وتوجيه الجهات ذات العلاقة، كل بحسب اختصاصه بالعمل بموجب الإجراءات المتبعة لتنفيذ القرار، ووفقاً لما كان معمولاً به قبل توقف نشاط المصافي في عام 2015. وحسب العويلي، فإن العقبات التي قد تواجه تنفيذ هذا القرار الحكومي هي نفسها التي منعت إعادة تشغيل المصافي طوال السنوات الماضية، المتمثلة بمصالح مستوردي المشتقات النفطية، بالنظر إلى المليارات التي تدرها تجارة المشتقات النفطية.

المحلل الاقتصادي صادق علي، يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الضرورة تقتضي التقاط هذه الفرصة السانحة في إعادة تشغيل أهم وأكبر المصافي في اليمن، واستغلال التهدئة الراهنة بالعمل على تسوية كثير من القضايا والملفات الاقتصادية المعلقة والمعقّدة، والتي لها تأثير مباشر على المواطنين الذين يواجهون تبعات أزمات الوقود والطاقة الكهربائية بارتفاع الأسعار وتقلص الخدمات العامة. لكن ذلك يتطلب أيضاً تسوية شاملة تتضمن المحافظات المنتجة، حسب حديث الباحث الاقتصادي إبراهيم عبيد لـ«العربي الجديد»، لأن محافظة حضرموت وكذا شبوة تم استهداف موانئهما من قبل الحوثيين ما أدى إلى تعطيلها وتوقف تصدير النفط.

تقارير عربية

العراق

دعوات للمشاركة باستثمارات «النوخذة» مع الكويت

بغداد ـ **احمد عبد**

أعلنت لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي أن حقل «النوخذة» المكتشف من قبل الكويت، مؤخراً، يقع ضمن الحدود الإقليمية المشتركة بين العراق والكويت، مؤكدةً أهمية الاستثمار الثنائي وفقاً للاتفاقات الدولية. وقال عضو اللجنة البرلمانية، عدنان الجابري، إن العراق يمتلك حقولاً نفطية مشتركة في منطقة دول الخليج العربي، فضلاً عن الحقول البرية شرقاً باتجاه إيران. وأكد الجابري، خلال تصريحات للصحافيين ببغداد، الأحد الماضي، أن «للعراق الحق في الاستفادة من هذه الحقول بالتعاون مع الدول المجاورة، لأن حقوق العراق مثبتة في اتفاقية البحار العالمية لعام 1981 ويجب اعتماد المواثيق الدولية التي تنص على احترام حقوق الدول المتشاركة. أضاف الجابري أن العراق لديه حقوق في المنطقة الاقتصادية والمياه الإقليمية المشتركة، موضحاً أن الكويت ضمت عدداً من المناطق الاقتصادية العراقية إلى أراضيها، بما في ذلك حقلا الدرة والنوخذة اللذان يقعان ضمن المنطقة الاقتصادية العراقية أو على الأقل ضمن المناطق المشتركة. وأوضح الجابري: «وفقاً للأعراف الدبلوماسية والمواثيق الدولية، لا يمكن لأي بلد (بما في ذلك الكويت أو العراق) استثمار المناطق المشتركة بمفرده، بل يجب أن يكون الاستثمار مشتركاً. وشدد الجابري على ضرورة التوصل إلى اتفاق مشترك بين العراق والكويت بشأن استثمار الموارد المشتركة بينهما وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية.

> «نفط الكويت»: الاكتشاف الجديد مشروع وطني يعزز الاحتياطيات

الكويت: النوخذة مشروع وطني

بدأت القصة في منتصف شهر تموز/يوليو الماضي عندما أعلنت شركة نفط الكويت عن اكتشاف كميات تجارية ضخمة من النفط الخفيف والغاز المصاحب في حقل النوخذة البحري الذي يقع شرق جزيرة فيلكا في المياه الاقتصادية الكويتية. وذكرت الشركة أن المساحة الأولية المقدرة للحقل تقارب 96 كيلومترا مربعا، وأن هذا الاكتشاف يمثل نقلة تحول مهمة في جهودها المستمرة لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية في المنطقة البحرية الكويتية. وأوضحت أن التقديرات الأولية لمخزون الموارد الهيدروكربونية تقدر بنحو 2,1 مليار برميل من النفط الخفيف و5,1 تريليونات قدم مكعبة قياسية من الغاز، وبما يعادل 3,2 مليارات برميل نفط مكافئ. وأشارت الشركة إلى أن هذه البيانات تعد أولية مع وجود احتمالات كبيرة لتعزيز وزيادة كمية مخزون الموارد الهيدروكربونية في طبقات ومكامن مختلفة بالحقل البحري المكتشف. وأكدت الشركة أهمية الاكتشاف الجديد «كمشروع وطني يهدف إلى تعزيز احتياطيات دولة الكويت من الموارد الهيدروكربونية، إضافة إلى أنه يضمن استدامة توافر موارد هيدروكربونية جديدة لتلبية الطلب العالمي». وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود ناصر الصباح في مقطع مصور على «إكس» إن احتياطيات الاكتشاف الجديد تعادل إجمالي إنتاج البلاد في ثلاث سنوات.

وأضاف: «سيفتح الاكتشاف الضخم مجالا واسعا في الحرف القاري الكويتي، بالإضافة إلى عملنا المستمر في حقل الدرة الذي تقدر احتياطياته المؤكدة بنحو 20 تريليون قدم مكعبة، حيث تقوم الشركة الكويتية لنفط الخليج باستكمال الدراسات الهندسية والعمل ع لى تجهيز البنية التحتية للحقل».

مطالبات عراقية باستثمار مشترك

في السياق، قال الخبير النفطي العراقي أحمد صدام، إن طريقة الإعلان عن الاكتشاف من طرف واحد وهو الكويت تشير إلى أن هناك قناعة كويتية تتلخص في أن المشروع يقع ضمن حدودها على العكس من رؤية الجانب العراقي الذي يعد المشروع ضمن المياه الإقليمية المشتركة، وبالتالي يفترض أن يكون استثماره بشكل مشترك بين البلدين. ويرى صدام، من خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن على اللجان المختصة في العراق والدبلوماسية العراقية أخذ دورها لضمان الحقوق العراقية الاقتصادية المشتركة مع الكويت في هذا الجانب. وأكد صدام أن لهذا المشروع أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للعراق، تتمثل في مستوى الاحتياطيات النفطية الكبيرة المقدرة بمليارى برميل بالإضافة الى ما يقارب 5 تريليونات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي.

وأفاد بأن استثمار المشروع سوف يعزز من موقف البلدين - إذا افترضنا استثماره بشكل مشترك- إذا يمثل إضافة مهمة لتعزيز مستوى الإنتاج النفطي الذي يقدر بحدود 2800 برميل يوميا في المستقبل، وهذا يعني أن هذا الحقل سوف يرفع من مستوى الثقة في مستوى القدرات الإنتاجية النفطية للعراق. وأضاف أن أهمية المشروع تنبع أيضا من فتح فرص جاذبة لشركات الاستثمار النفطية والصناعات المرتبطة بها، لا سيما في مجال الغاز الطبيعي، مما يتيح المجال لفتح أسواق مستقبلية جديدة للاقتصاد المستفيد من هذا الحقل. ويعتقد صدام، أن هذا المشروع سوف يثير الضغط من قبل القوى الشعبية العراقية، ومنظمات المجتمع المدني على الحكومة وربما سوف يثير بعض المناكفات الإعلامية بين العراق والكويت إذا لم تتحرك الدبلوماسية العراقية في حسم احقية بغداد في هذا المشروع.

حقل نفط عراقي (صافين حميد/فرانس برس)

بورصة قطر تتراجع

أغلقت بورصة قطر تعاملات، أمس منخفضة؛ بضغط تراجع أربعة قطاعات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0,24% ليصل إلى النقطة 10053,01، فاقداً 23,80 نقطة عن مستوى أول من أمس. وأثر في الجلسة تراجع أربعة قطاعات، على رأسها النقل بواقع 0,73%، بينما ارتفعت ثلاثة قطاعات، في مقدمتها التأمين بـ0,73%.

وانخفضت السيولة إلى 243 مليوناً و99 ألف ريال، مقابل 375 مليوناً و56 ألف ريال، أول من أمس، وتراجعت أحجام التداول عند 91,95 مليون سهم، مقارنة بـ169,4 مليون سهم في الجلسة السابقة. وجرى تنفيذ 11,08 ألف صفقة، مقابل 14,02 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 47 سهماً نشطاً، تقدم سهم «زاد» تراجعات الأسهم البالغ عددها 26 سهماً بـ2,26%؛ بينما ارتفع سعر 21 سهماً على رأسها «دام» بـ1,88%؛ واستقر سعر ستة أسهم.

المغرب

غلاء اللحوم يستنفر الحكومة

الرباط ـ **مصطفى فماس**

استنفر الغلاء الذي تعرفه اللحوم الحمراء في المغرب وزارة الفلاحة والمربين من أجل البحث عن حلول لتعظيم الإنتاج والعرض في سياق متسم بتوالي سنوات الجفاف التي أضرت بالمراعي. ويأتي ذلك على خلفية الارتفاع القوي لأسعار اللحوم الحمراء الذي شهدته أسواق المغرب في الأشهر الأخيرة في سياق الجفاف وغلاء الأعلاف حيث تتراوح في الصيف الحالي بين 12 و14 دولارا للكيلوغرام الواحد، بعدما كانت تتراجع في فترات سابقة بين 8 و9 دولارات.

قفزات الأسعار رغم دعم الدولة

ويلاحظ مراقبون أن القفزات التي عرفتها أسعار اللحوم، تأتي رغم دعم الدولة لإنتاج واستيراد المواشي، مؤكدين أن الدعم الذي توفره للقطاع يفترض أن يذهب أكثر لصغار المربين وليس للكبار. وأوضحوا أنه كلما دعمت الدولة صغار المزارعين والمربين، تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات. واقتضى الغلاء الذي طاول اللحوم الحمراء في السوق المغربي، الثلاثاء الماضي بالرباط، حيث شدد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، على مسألة التوازن بين الإنتاج والأسعار في السوق.

واعتبر صديقي أن تحقيق هذا التوازن صعب في المغرب في سياق متسم بتوالي الجفاف للعام الرابع وفقدان بعض المراعي، الذي أسهم في تحمل تكاليف مرتفعة من قبل المنتجين الذين يواجهون غلاء الأعلاف. وشدد على ضرورة البحث عن حلول لمواجهة الطلب على اللحوم في ظل تراجع القطيع، حيث أكد على مسألة المضي في الدعم الذي سبق للدولة أن وفرته في العام الماضي للمنتجين والعمل على تصور طرق جديدة لتعظيم الإنتاج. وسعى المنتجون خلال الاجتماع إلى التأكيد أن الأسعار الحالية التي ارتفعت في تصورهم بنسبة 30% ناتجة من الجفاف والتضخم الذي عرفته أسعار المواد الأولية في الأعوام الأخيرة، مشددين على ضرورة توفير دعم للمربين.

ودعوا إلى عدم الإمعان في فتح باب الاستيراد من أجل سد الخصاص بطريقة تفضي إلى بروز مستوردين للأغنام والأبقار يبحثون عن الربح فقط، مشددين على أهمية إحاطة عملية الاستيراد بشروط دقيقة.

انخفاض أعداد الماشية

يأتي تنظيم هذا الاجتماع في ظل توالي النقاش حول وضعية قطاع اللحوم الحمراء، حيث يراد تحقيق نوع من الاستقرار على مستوى الإنتاج، بما يساعد على تفادي القفزات القوية للأسعار. وكانت المندوبية السامية للتخطيط الحكومية، لاحظت في تقرير لها أن أعداد الماشية المحلية المخصصة للذبح ستظل منخفضة، مما سيدعم ارتفاع أسعار بيع اللحوم الحمراء ويعزز الواردات من الحيوانات الحية بما يعادل الضعف خلال الفترات المقبلة.

وقد أفضت قلة العرض من الأغنام والأبقار إلى ارتفاع واردات المغرب من الحيوانات الحية بنسبة 60% في النصف الأول من العام الحالي، حيث وصلت فاتورة تلك الواردات إلى 222 مليون دولار، مقابل 140 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، حسب مكتب الصرف الحكومي.

وقد أوصت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين في تقرير لها، بالعمل على توجيه دعم الدولة للمربين الصغار الذين يشكلون السواد الأعظم من مزودي السوق باللحوم الحمراء، مع تشجيع استهلاك جميع أصناف اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك.

ضبط الأسواق

وشددت الرابطة على وضع نظام لضبط الأسعار بهدف تجنب القفزات القوية مع العمل على ضمان إيرادات مجزية للمنتجين، مشددة على مسألة دعم المهنيين والنقل في ظل ارتفاع أسعار السولار والطاقة، بما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج. وألحت على مسألة معالجة الرسوم الجمركية عند استيراد الأبقار والأغنام الموجهة لتوفير اللحوم، بهدف عدم منح امتيازات جبائية للمستوردين الكبار الذين يحتكرون السوق ويلحقون الأضرار بالمنتجين المحليين. وكانت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة شرعت بداية العام الحالي، في تطبيق قرار حكومي يقضي بمواصلة تعليق استيفاء رسوم الجمرك على واردات الأبقار، حيث سيمتد حتى نهاية العام الجاري. وحددت حصة الواردات التي سيسري عليها ذلك القرار في 100 ألف رأس من الأبقار، حيث جرى ربط السماح بالاستيراد بحصول المستوردين على ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة.

وحسب بيانات رسمية، كلف إعفاء استيراد الأبقار من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة، خزينة الدولة أكثر من مليارى درهم (الدولار = نحو 9,8 دراهم)، خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر/ كانون الأول 2022 ومارس/ آذار 2024.

أخبار العرب

حماية العمال من الحر في الخليج

طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش دول الخليج، أمس الخميس، بحماية العمال المهاجرين من الحرّ خلال فصل الصيف، مشيرةً إلى «المخاطر الصحية الشديدة» التي يتعرّضون لها في ظلّ ارتفاع درجات الحرارة المرتبط بالتغيّر المناخي.

وقالت المنظمة الحقوقية غير الحكومية في بيان إن «على السلطات الخليجية أن تتبنى فورًا تدابير حماية من الحر على أساس المخاطر»، و«على أصحاب العمل أيضًا توفير مناطق للراحة في الظل وماء الشرب». وأكدت المنظمة، على موقعها الإلكتروني، أن بلدان «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» تتقاعس عن حماية العمال الوافدين الذين يعملون في الهواء الطلق ويتعرضون لمخاطر صحية شديدة مرتبطة بالحر، وسط موجات الحر التي يغذيها الاحتباس الحراري العالمي وتسود المنطقة. وأوضحت المنظمة أنه «يشيع بين العمال المهاجرين نزيف الأنف، والحمى، والصداع، والغثيان، والإغماء».

مصر توقع مذكرة تفاهم مع الإمارات

شهد رئيس وزراء مصر، مصطفى مدبولي، بمقر الحكومة في مدينة العلمين الجديدة، أمس، مراسم توقيع مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات للاستفادة من المنظومة المتكاملة بمنطقة الفجيرة البترولية، وتطبيقها في ميناء الحمراء البترولي على ساحل البحر المتوسط في مصر، الواقع على بعد 120 كيلومتراً غرب مدينة الإسكندرية.

ووقع على المذكرة مدير الديوان الأميري بإمارة الفجيرة الإماراتية محمد سعيد الضنحاني، ورئيس الإدارة المركزية لشؤون النقل والتسويق بوزارة البترول المصرية محمود ناجي، وهي تهدف إلى استغلال البنى التحتية والتسهيلات الخاصة بالموانئ المصرية، والسعات التخزينية والأرصفة البحرية، لاستقبال وتداول البترول الخام والمنتجات البترولية.

وتنص مذكرة التفاهم على إمكانية توريد منتجات بترولية إلى السوق المحلية، من خلال الشراكات الموجودة لدى شركة الفجيرة مع الموردين العالميين من شركات النفط والغاز، وتقديم ميزة تنافسية للهيئة المصرية العامة للبترول.

أخبار العالم

الصين تضخ سيولة في النظام المصرفي

أجرى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أمس الخميس، عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة أيام، بقيمة 7,1 مليارات يوان (حوالي 993,6 مليون دولار)، وبسعر فائدة 1,7%. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، تهدف هذه الخطوة إلى الحفاظ على سيولة معقولة ووافرة في النظام المصرفي، وفقاً لما قال البنك المركزي في بيان له. وتعتبر عمليات إعادة الشراء العكسية، عمليات يشتري فيها البنك المركزي أوراقاً مالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

كوريا الجنوبية تعلن عن مواقع سكنية جديدة

قالت حكومة كوريا الجنوبية، أمس، إنها تخطط للإعلان عن مواقع سكنية جديدة قادرة على توفير ما مجموعه 80 ألف وحدة سكنية في منطقة العاصمة، من خلال رفع قيود الحزام الأخضر. وقد أعلن المسؤولون عن الخطة بعد عقد اجتماع بين الوزارات الحكومية المشرفة على سياسات الإسكان. وفي البداية، ستعلن الحكومة عن مواقع سكنية جديدة قادرة على توفير 50 ألف وحدة سكنية، بما في ذلك أكثر من 10 آلاف وحدة في سيول. وسيجري الإعلان عن 30 ألف وحدة إضافية العام المقبل. وفي الإجراء السابق الخاص بتوفير المساكن الذي أعلن عنه في يناير/ كانون الثاني، أعلنت الحكومة عن خطة لرفع قيود الحزام الأخضر لتوفير 20 ألف وحدة سكنية في منطقة العاصمة. وفي الإعلان الأخير، جرت زيادة إجمالي حجم المعروض بمقدار 4 أضعاف، في حين أوضح المسؤولون أيضاً أن مناطق الحزام الأخضر التي سيجري رفعها تشمل مواقع في سيول وما حولها. ولم يجر رفع قيود مناطق الحزام الأخضر في سيول منذ فترة كبيرة.

أسواق عالمية

هزة أسواق المال العالمية لم تنته بعد وربما ستستمر عدة أيام مقبلة وفق تقارير دولية. وهنالك خمسة أسباب وراء التصحيح المؤلم الأخير في أسواق الأسهم والبورصات، أخطرها مخاوف إصابة الاقتصاد الأميركي بالركود الاقتصادي، وتجارة الفائدة، ونتائج الشركات المخيبة، وفشل ثورة الذكاء الاصطناعي في تحقيق العوائد المرجوة

هزة البورصات العالمية

مخاوف الركود وتجارة الفائدة وأسهم التقنية تضغط على الأسواق

هلع في وول ستريت من حجم التصحيح، 6 أغسطس 2024 (مايكل إم سانتياغو/Getty)

للكاتب ـ **موسى مهدي**

لا تزال هزة أسواق المال والبورصات العالمية تتواصل، وفق بيانات المؤشرات الرئيسية في سوق «وول ستريت» الأميركية التي نقلتها وكالة بلومبيرغ اليوم الخميس، حيث أغلق مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بتراجع 0,77% يوم الأربعاء، وناسداك بنسبة 1,5% وستاندرد آند بورز/ تي إس إكس المركب بنسبة 0,5%، وهو ما يشير إلى أن عملية التصحيح بالأسواق مستمرة منذ يوم الخميس الماضي، وإن أسواق المال لا تزال تعيش في حالة ترقب. ويثير التراجع المثير في أسواق الأسهم العالمية السؤال حول ما إذا كان ما يحدث هو بمثابة خضة أحدثها هروب المستثمرين السريع بعد ظهور بيانات سوق العمل الأميركية يوم الخميس قبل الماضي، التي أعادت مشهد حدوث الركود الاقتصادي، أم هي مقدمة لانهيارات في أسواق المال تتبدى في شكل هذه التراجعات والهروب الجمعي من الأسهم نحو الملاذات الآمنة.

ولكن ما هي أسباب تلك الهزة العنيفة، وهل ستواصل الأسواق تراجعها الحاد أم ستعود إلى الاستقرار؟

يرى محللون أن هنالك خمسة عوامل رئيسية وراء هذه الهزة المؤلمة، وهي مخاوف الركود الاقتصادي، والهروب الكبير من أسهم التقنية، ونتائج الشركات التي ارتفعت ولكن لم تكن كافية لإقناع المستثمرين بجدوى البقاء في أسهمها، والأوهام التي بنيت حول ثورة «الذكاء الاصطناعي» وتداعياته على النمو الاقتصادي العالمي. وأخيراً هشاشة النظام المالي العالمي وسط الاضطراب الجيوسياسي العالمي وعدم قدرة الحكومات الغربية على إحداث استقرار حقيقي في مناطق النزاعات الملتهبة.

ووفق محللين، لا تزال المؤسسات التي أنشأها النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية غير قادرة على وقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وسط المخاوف من توسعها وتهديد إمدادات الطاقة العالمية، خاصة إذا ردت إيران على الهجوم الإسرائيلي الذي أدى إلى مقتل زعيم حركة حماس إسماعيل هنية في طهران. تُضاف إلى هذه الأسباب مخاطر المضاربة بالعملة الحاملة للتجارة، أو ما يعرف بتجارة الفائدة التي تدور حول الاقتراض بالين بفائدة صفرية والاستثمار في السوق الأميركية التي تفوق الفائدة فيه 5%. ولكن مع رفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة على الين، وتوجه البنك المركزي الأميركي لخفض سعر الفائدة، فإن أخطار الرهانات على أرباح تجارة الفائدة ارتفعت وحدثت ردة فعل للتخارج من هذه التجارة. ويرى مصرف جي بي مورغان الأميركي أن المضاربين تخارجوا من تجارة الفائدة بنسبة بلغت 75% وفق ما نقلت وكالة بلومبرغ أمس الخميس.

وقال مصرف «جيه بي مورغان» الأميركي إن 75% من صفقات تجارة الفائدة أو الـ«كاري تريد» على مستوى العالم جرت تصفيتها، بعدما أدت موجة البيع الأخيرة في الأسواق العالمية إلى محو المكاسب التي حققتها هذه المعاملات على مدار العام الجاري. وأوضح أنطونين ديلاير وميرا تشاندان، المحللان الاستراتيجيان في المصرف الأميركي، في مذكرة، أن عوائد الاستثمار في عشر سلال من عمليات الـ«كاري تريد» في عملات دول مجموعة العشر، والأسواق الناشئة والعالية التي يتتبعها البنك، انخفضت بنحو 10% منذ شهر مايو الماضي. وأضافا أن المعاملات الفورية في مراكز تجارة الفائدة العالمية تشير إلى تصفية 75% منها، وأن وتيرة عمليات البيع الأخيرة كانت أعلى بمقدار الضعف عما هو معتاد. وتجارة الفائدة Carry trade هي استراتيجية مالية يقوم فيها المستثمر باقتراض المال بعملة ذات سعر فائدة منخفض، ثم يستخدم هذا المال للاستثمار في عملة أخرى أو أصل يوفر عائدًا أعلى، والهدف من هذه الاستراتيجية هو تحقيق ربح من الفرق بين أسعار الفائدة. وصفقات الكاري تريد، أو تجارة الفائدة، شائعة بين صناديق التحوط، والمستثمرين المؤسسيين، ومتداولي الفوركس، لكنها يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر، خاصة في ظروف السوق المتقلبة. كما لاحظت بلومبيرغ الأميركية، الخميس، أن الأسهم في الأسواق الناشئة استأنفت تراجعها بعد فترة راحة استمرت يومين مع استمرار معاناة أسهم التكنولوجيا الآسيوية. وانتعشت العملات مقابل الدولار الأضعف على نطاق واسع، وانخفض مؤشر MSCI القياسي لأسهم الأسواق الناشئة بنسبة 0,5% لتصل خسائر هذا الأسبوع إلى 1,5%، مع قيادة شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات وشركة سامسونغ للإلكترونيات الانخفاض. وتذبذب البيزو المكسيكي، وهو أحد أكبر ضحايا تفكيك استراتيجيات تجارة المناقلة، قبل أن يقر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة يوم الخميس.

ورغم أن الانكماش الأخير في سوق الأسهم الأميركية، الخميس، لا أسهم في الأسواق الناشئة استأنفت تراجعها بعد فترة راحة استمرت يومين مع استمرار معاناة أسهم في العام 2000 وغيرها، ولكنه حتى الآن لا يرقى إلى مستوى الانهيار الذي حدث في عام 2008 وأدى إلى أزمة المال العالمية أو حتى ما حدث بعد انفجار فقاعة «الدوت. كوم» في العام 2000. ويرى خبراء أن ما يحدث حالياً في أسواق المال عبارة عن تصحيح في أسعار أسهم شركات التقنية التي تضخمت أحجام أوهام ثورة «الذكاء الاصطناعي» وما ستحدثه من نمو هائل في الاقتصادات المتقدمة. وهذه التوقعات التي جرى تضخيمها لم تترجم إلى عائدات حقيقة في شركات التقنية الكبرى. ويرى مصرف غولدمان ساكس، في تعليقات نقلتها قناة «سي إن بي سي» يوم الأربعاء، أن ما يحدث من تراجع كبير في سوق وول ستريت هو عملية تصحيح مؤلمة وربما تستمر عدة أيام. ويحذر المصرف من تداعيات تراجع سوق «وول ستريت» على الناتج المحلي الأميركي. وحسب ما نقل موقع فوركس الخميس، يحذر البنك الاستثماري من أن عمليات البيع في سوق الأسهم الأميركية ستكون لها تداعيات خطرة على الاقتصاد الأميركي، إذ إنها ستضرب القوة الشرائية للمستهلك. وتعد القوة الشرائية التي تقدرها بيانات «سيبليس» الأميركية للأبحاث بنحو 17,551 تريليون دولار في العام 2022 وتقدر شركة «ستاتيستا» أن يبلغ حجم القوة الشرائية الأميركية في العام الجاري 19,56 تريليون دولار. ومعروف أن الوعي الاستثماري في الولايات المتحدة مرتفع جداً بين المواطنين مقارنة بدول العالم الأخرى، حيث يستثمر أكثر من 60% من مواطني الولايات المتحدة في أسواق المال ويعتمدون على التوزيعات في دعم دخلهم وسط الارتفاع الكبير في كلف المعيشة خلال السنوات الماضية.

> جيه بي مورغان: 75% من صفقات تجارة الفائدة جرت تصفيتها

ويقدر حجم سوق المال الأميركية في وول ستريت بنحو 50,8 تريليون دولار حتى منتصف يناير/ كانون الثاني الماضي. ويمثل قرابة ضعفي حجم الناتج المحلي الأميركي. وبالتالي يمكن النظر إلى أهمية سوق وول ستريت لقوة الولايات المتحدة المالية عالمياً وقدرتها على جذب الاستثمار وتمويل العجز في الميزانيات. ويقول غولدن ساكس، في هذا الصدد، إن الثروة هي المحرك الرئيسي لاقتصاد، حيث يقلل المستهلكون من إنفاقهم مع انخفاض قيم الاستثمار في شركات وول ستريت. كما أن هنالك مخاوف من تخفيضات سريعة في أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي، بعد رفع بنك اليابان المركزي أسعار الفائدة بشكل أكبر، تؤدي إلى تغيير ديناميكيات السوق بشكل ملموس. بدأت عاصفة أسواق المال الحالية في آسيا، حيث انهار مؤشر نيكاي 225 في اليابان بما يزيد على 12% في أسوأ يوم له منذ عام 1987، في حين انخفض مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بما يزيد عن 8%، الأمر الذي أدى إلى توقف التداول لفترة وجيزة في منتصف النهار. وبعد هذا العرض الكئيب، سرعان ما تحولت عمليات البيع إلى مستوى عالمي. حيث انخفض مؤشر S&P/ASX 200 الأسترالي بنسبة 3,7% يوم الاثنين، ومؤشر STOXX 600 الأوروبي بنسبة 2,17% بعد تعافي بعض خسائره المبكرة. وفي الولايات المتحدة، انخفضت مؤشرات السوق الرئيسية الثلاثة بأكثر من 2,5%.

تراجع عوائد السندات

تراجعت عوائد الديون الأميركية خلال تعاملات أمس الخميس، مع إقبال المستثمرين على حيازة الأصول الآمنة، بعد تراجع مؤشرات الأسهم، في ختام جلسة أمس. وانخفض عائد السندات السيادية لأجل عشر سنوات بمقدار 3,8 نقاط أساس إلى 3,93%، بعدما انهت تعاملات الأربعاء عند 3,968%. وتراجع عائد السندات لأجل عامين، الأكثر حساسية لتحركات السياسة النقدية، بمقدار 4,2 نقاط أساس إلى 3,957%.

انتعاش العقارات الألمانية للمرة الأولى منذ عامين

برلين ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار العقارات السكنية الألمانية في جميع القطاعات للمرة الأولى منذ حوالي عامين في الربع الثاني من العام الجاري، مدعومة باحتمال انخفاض تكاليف الاقتراض بلومبيرغ، وارتفعت أسعار الشقق والمنازل المخصصة لعائلة واحدة في الفترة المنتهية في 30 يونيو/ حزيران بنسبة 2,4% و2% على التوالي مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وفقاً لمؤشر العقارات الألماني الذي نشره معهد كيل للاقتصاد العالمي أمس الخميس. وبلغت الزيادة في المنازل متعددة الأسر 4,4%.

ولكن المؤشر أظهر أن أسعار العقارات لا تزال منخفضة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لكن الانخفاض تقلص للربع الثالث على التوالي. وقال جوناس زدرزاليك، الباحث في معهد كيل، في بيان: «لقد بدأ التحول في سوق العقارات».

وتأتي علامات التعافي بسوق العقارات في أعقاب تراجع غير مسبوق في ألمانيا العام الماضي، عندما سجلت أسعار العقارات السكنية أكبر انخفاض منذ 60 عاماً، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتضخم تكاليف المواد إلى إبعاد المشترين المحتملين. وقد صححت الأسعار في أكبر اقتصاد في أوروبا بقوة أكبر بكثير من أي مكان آخر في منطقة اليورو، حيث إن معظم الناس يستأجرون منازلهم، مما يعني أن المستهلكين لديهم خيار البقاء مستأجرين بدلاً من الحصول على قروض عقارية باهظة الثمن.

شقق سكنية في برلين، 15 فبراير 2023 (سيث هاريس/Getty)

أسعار الغاز بأوروبا ترتفع لأعلى مستوى في 2024

بروكسل ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال تعاملات أمس الخميس، للتداول عند أعلى مستوى لها هذا العام، في ظل مخاوف اضطراب الإمدادات الأوكرانية، مع تصاعد حدة العمليات العسكرية في منطقة كورسك الروسية. ووفق بلومبيرغ، زادت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي الهولندي- المعيار الأوروبي- تسليم سبتمبر/أيلول بنسبة 1,04% إلى 38,85 يورو في التعاملات الصباحية لتسجل أعلى مستوى لها منذ بداية 2024. كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة للغاز البريطاني تسليم سبتمبر/ أيلول بنسبة 1,20% إلى 98,60 بنس لكل 100 ألف وحدة حرارية بريطانية. وجاء ذلك بعد فترة من القتال العنيف بين قوات موسكو وكييف في منطقة كورسك الروسية التي تقع بها إحدى النقاط الرئيسية لمرور الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وهي محطة سودجا.

وتُعد المحطة الواقعة قرب الحدود بين البلدين، جزءا من آخر خطوط أنابيب نقل الغاز من روسيا إلى أوروبا، وقالت شركة «غازبروم» الروسية، إن كميات الغاز المنقولة عبر المحطة تم تحديدها عند 37,3 مليون متر مكعب يومياً الخميس. وبعد هذا أقل بصورة طفيفة عن الكميات المحددة خلال الأشهر القليلة الماضية عند 42 مليون متر مكعب يومياً.

جانب من أنابيب شركة غازبروم الروسية العابرة إلى أوروبا (فرانس برس)

النفط الروسي يتجاوز عقوبات التأمين

موسكو ـ **العربي الجديد**

قال تقرير بنشرة (أويل برايس) النفطية المتخصصة أمس الخميس، إن شركات التأمين العالمية لا تزال تواصل عمليات تأمين شحنات النفط الروسي. ووفق بيانات الشحن والتأمين التي نقلتها النشرة استناداً إلى رويترز، فإن العديد من شركات التأمين الغربية قدمت تغطية للناقلات التي تحمل النفط الروسي. ومعروف أن العقوبات التي تفرضها مجموعة السبع لا تسمح لشركات التأمين الغربية بتأمين الناقلات بالخام الروسي، إلا إذا بيعت الشحنة بسعر 60 دولاراً للبرميل أو أقل.

لكن وحسب النشرة النفطية، فإن متوسط سعر مزيج الأورال الرائد في روسيا، والأرخص، يباع بـ69,40 دولاراً للبرميل، وفقاً لبيانات البورصة في لندن LSEG.

ووفق التقرير، فإن شركات التأمين التي أصدرت بوليصات التغطية للسفن التي تحمل الخام الروسي شملت شركات «أميركان كلوب بالنادي الأميركي»، وغرب إنجلترا، وشركة غارد، وهي شركة مقرها النرويج، قامت بالتأمين على عشر ناقلات محملة بالنفط الخام الروسي الذي تنتجه شركة روسنفت، وهي شحنات توجهت إلى آسيا. كما أشار التقرير إلى أنه تم التأمين على جميع الناقلات الروسية خلال العام الجاري. وينظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لصناعة التأمين على أساس أنها من بين أهم الأدوات في فرض العقوبات على روسيا. وبموجب الحد الأقصى للسعر الذي وافقت عليه مجموعة السبع، لا يمكن لشركات التأمين التي يوجد مقرها في الدول الغربية توفير التغطية القانونية للناقلات التي تحمل الخام الروسي، إلا بشرط بيع الخام بسعر 60 دولاراً للبرميل أو أقل، وهو مالم يحدث خلال مدة طويلة.

وحتى الآن فشل تطبيق العقوبات الغربية بشكل عام في تحقيق هدفه المتمثل في خنق الاقتصاد الروسي، حيث أضاف البنك الدولي قبل شهر روسيا إلى قائمة الدول ذات الدخل المرتفع، لأول مرة منذ العام 2015. وكانت التجارة من بين المساهمين الرئيسيين في هذا التطور.

وقال البنك الدولي إن التجارة الروسية الخارجية سجلت زيادة بنسبة 6,8% العام الماضي. وأضاف أيضا أن الصناعة المالية، وهي هدف كبير آخر للعقوبات الغربية، حققت نمواً بنسبة 8,7% في العام الماضي. ولاحظ التقرير أن شركات التأمين الروسية وكذلك شركات التأمين الصينية والهندية تدخلت لتوفير التغطية اللازمة والحفاظ على تدفق النفط الروسي إلى الخارج.

شحنة نفط روسية في طريقها للأسواق، 3 مارس 2023 (أنطونيو سيمبير/ Getty)

الرؤية

بنغلادش تنتظر العدالة الاجتماعية بعد إزاحة الشيخة حسينة

عبد الحافظ الصاوي

تسببت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلادش الهاربة البالغة من العمر 77 عامًا، في إزهاق أرواح أكثر من 300 من مواطنيها في بلادها طوال عدة أسابيع مضت. لكن إصرار الطلاب الثائرين على نيل مطالبهم، التي كانت على رأسها إعادة النظر في تشريع يمنح أبناء قدامى المقاتلين 30% من الوظائف الحكومية، على الرغم من قلتها، مكنهم من إزاحة السيدة العجوز عن السلطة، وجعلها تفر إلى الهند على طائرة عسكرية. إذا، ثمة مرحلة جديدة تنتظر بنغلادش بعد أن استقر الطلاب، قادة انتفاضة إطاحة رئيسة الحكومة وحزبها، على اختيار العالم الاقتصادي البارز محمد يونس ليدير فترة المرحلة الانتقالية للإعداد لانتخابات برلمانية جديدة، ومؤخرًا قبل الجيش هناك بمطلب الحركة الطلابية، وإسناد هذه المهمة إلى يونس. التحديات كثيرة ومتعددة، ليس أمام الحكومة المؤقتة ببنغلادش التي سينحصر دورها على الترتيب لإجراء الانتخابات البرلمانية قريبًا، ولكن التحديات تنتظر الحكومة التي ستسفر عنها الانتخابات المقبلة. وإذا كانت بنغلادش قد عرفت الانتخابات الحرة منذ مطلع التسعينيات -مع مراعاة ما يشوبها من تصرفات تخدش نزاهتها- فإن المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذه الحالة السياسية لم يكن على الوجه المطلوب. وحان الوقت لتكون السياسة في خدمة احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ببنغلادش، وبخاصة في بلد يعاني من فيضانات وكوارث طبيعة بشكل شبه سنوي، ومن الضروري أن يكون الأداء الحكومي خلال الفترة المقبلة مركزًا على حسن إدارة الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية والمالية). فليس هناك ترف لإهدار أية موارد في ذلك البلد الفقير، ولذلك ينبغي أن تتصدر العدالة الاجتماعية أجندة الحكومات المقبلة، فهي أهم عوامل الاستقرار لأي بلد، ولعل ما حدث للشيخة حسينة من هروب خارج البلاد، وغضب عارم في الشوارع، يردع كل من يهمل قضية العدالة الاجتماعية.

وهناك تعريفات متعددة لتلك العدالة، أبرزها هو إتاحة الفرص أمام الجميع، والتمكين من ذلك، بشكل دائم. وبالتالي فنحن أمام عدة تحديات تواجهها الحكومات الديكتاتورية والمجتمعات النامية، حيث إن إتاحة الفرص عادة ما تكون لصالح فئة دون باقي شرائح المجتمع. وهو ما لمسناه من حالة بنغلادش، حيث جرى التمييز لصالح المحاربين القدماء وأقاربهم، على عدد محدود من فرص العمل بالحكومة، وذلك للمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها العمل بالحكومة من تأمين صحة واجتماعي ودخل منتظم. والمحور الثاني والمهم، في تعريف العدالة الاجتماعية، هو التمكين من الفرص المتاحة، فقد تكون تلك الفرص، ولكن تُمنع منها شرائح كبيرة، لا تستطيع الإفادة منها، كما هو الحال مع باقي أبناء بنغلادش، بسبب أنهم ليسوا من أبناء المحاربين القدماء، أو ليست لديهم المقدرة على دفع الرشاوى اللازمة للحصول على فرص العمل الحكومية، أو ليس لديهم من المحسوبيات التي تساعدهم في الحصول على الوظائف الحكومية. والمحور الثالث هو أن تكون هناك إتاحة للفرص، والتمكين من ذلك، بشكل دائم، وليس لأوقات محددة، وهو ما يعني أن إتاحة الفرص والتمكين منها لكافة أبناء المجتمع يجب أن يشملا كافة المجالات وليس فقط الحصول على فرص العمل، بل يجب أن يكون ذلك في ما يخص توزيع الثروة، والحصول على كافة موارد المجتمع، التي يمكن الإفادة منها حسب اشتراطات القوانين المنظمة لما هو مطروح للعامة. ولكن يبقى السؤال المهم، وهو هل تبدأ بنغلادش مسيرة جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث إن غياب تلك العدالة في هذا البلد الفقير له مظاهر أبرزها:

1- يوجد نحو خمسة ملايين شخص بلا مأوى، ويعيش معظمهم في المدن، وبخاصة في العاصمة داكا، كما تشير البيانات الحكومية إلى أن 75% تقريبًا من الأسر تعيش في بيوت طينية، وأن نسبة أسرة من بين كل ثلاث لديها غرفة واحدة للمعيشة، وأن نسبة 7% من المنازل في بنغلادش يعيش خمسة أفراد من أبنائها في غرفة واحدة، وهو ما يبعث على زيادة معدلات الإصابة بالأمراض. وحسب تقديرات الخطة الخمسية في بنغلادش، قدر أن يصل عدد المشردين إلى 8,5 ملايين شخص في عام 2021، وذلك لأسباب كثيرة منها عمليات الفيضانات، وتآكل الأراضي بسبب طغيان الأنهار، وكذلك بسبب حالات الفقر. 2- هناك فئة تعاني مشكلات كبيرة في بنغلادش، وهي أصحاب الإعاقات الجسدية، الذين قدرتهم وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة في عام 2019، بعنوان «الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما يقرب من نسبة 10% من السكان، أي ما يقدر بنحو 16,5 مليون إنسان، حسب تقديرات العدد الإجمالي للسكان في نفس العام والمقدر بنحو 165 مليون نسمة.

ويلا شك، فإن هذا العدد الهائل يستلزم عناية خاصة، من اهتمام الدولة عبر الإنفاق العام، أو تفعيل العمل الأهلي، أو توجيه المساعدات الدولية، ومن باب أولى العمل على تلافي استمرار الظاهرة، بعلاج أسبابها، لتكون نسبتهم في المجتمع أقل من هذا العدد الكبير. 3- يمثل بند الأجور والرواتب نسبة 20% من إجمالي الإنفاق العام للحكومة البنغالية حسب تقديرات عام 2021، والمنشورة على قاعدة بيانات البنك الدولي، ونظرًا لما يتحصل عليه العاملون بالحكومة، يحرص الكثيرون على الالتحاق بالعمل الحكومي.

الخلاصة هي أنه لا تتحقق العدالة الاجتماعية من تلقاء نفسها، وبخاصة في دولة مثل بنغلادش تسودها حالة عالية من الفقر منذ نشأتها، وحينما نتحدث عن دور للدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية فيها، فلا يعني ذلك أن الحكومة ستقوم بكل شيء، لكن عليها أن تمتلك الاستراتيجية والمشروعات التي تحقق ذلك، وأن تقدم حكومة ما بعد الشيخة حسينة معادلة اجتماعية جديدة، تنحاز فيها للطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وأن تتجه للتحيز الإيجابي للضعفاء والمهمشين، وبقدر اهتمامها بزيادة قيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بقدر اهتمامها أن تستفيد منه الطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكل أكبر يسمح بإعادة التوازن في المجتمع البنغالي.

حان الوقت ليكون للقطاع الخاص دور في تحقيق الدعم الاجتماعي، بمعناه التنموي، بجوار دوره في التكافل الاجتماعي، وأن تُوظَّف المساعدات والمعونات الخارجية لتصب في نفس الإطار، وليس وفق الأجندات الخاصة بالمنظمات الدولية، الحكومية منها أو غير الحكومية.